نبذة عن المياه و المسؤولية الاجتماعية للشركات

وضع مسائل المياه في سياق المسؤولية الاجتماعية للشركات

في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)
تم وضع عنوان للمشروع
"الحوكمة و التمويل لقطاع المياه المتوسطي"

تم وضع عنوان للمشروع في عام 2012 من قبل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وهو مشروع للتغلب على تحديات الحوكمة لتمويل **قطاع المياه المتوسطي** وهو عبارة عن مشروع مشترك **للشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med)** وبين **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**.

تفاصيل الاتصال:

أنجا تاروب نوردلاند، خبير بالنوع الاجتماعي: anja.nordlund@ncgsw.se
الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med): secretariat@gwpmed.org
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): water.governance@oecd.org
الاتحاد من أجل المتوسط (UfM): water@ufmsecretariat.org

Global Water Partnership Mediterranean
Union for the Mediterranean Union pour la Méditerranée الإتحاد من أجل المتوسط
OECD BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES
The UfM Secretariat is co-funded by the EUROPEAN UNION
بدعم من: السويد

توصيات لصانعي القرارات

هنالك توجه وميول عالمي نحو زيادة التركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن التطورات تُعد متفاوتة وغير متكافئة بين المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يحدث التقدم بسير العمل بناء على دفعة للأمام من كل من الحكومة ومن أصحاب مصلحة آخرين. وإنه لمن الواضح تماماً بأن الحكومات تستطيع أن يكون لديها تأثير قوي في تبنّي واعتماد بنطاق واسع لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تشريع أو أنظمة أو غيرها من أنواع المبادرات. وهنالك شواهد واسعة الانتشار في أرجاء العالم تُظهر بأن هنالك حكومات ذات نشاط واسع في هذا المضمار.، والقطاع الخاص أيضاً أصبح استباقي وفعّال على نحو أكبر وأصبح أكثر استراتيجياً في نهجه.

إن بمقدور المبادرات الحكومية أن تُحاكي تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال نهج أوسع، مثل تشريع الاتحاد الأوروبي بخصوص الإبلاغ المُستدام من الشركات أو من خلال تشريع يُعالج ويتناول مسائل خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مع أمثلة تُعطّي على سبيل المثال مكافحة الشروة (المملكة المتحدة)، المعادن المؤجحة للنزاعات (الولايات المتحدة) أو تغيّر المناخ (الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع تبادل حقوق الانبعاثات – ETS).

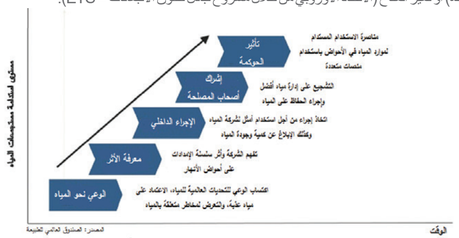

مسيرة الإدارة الرشيدة

الشكل 3: نمط الإدارة الرشيدة للمياه – الصندوق العالمي للطبيعة WWF

بإمكان الحكومات أن تبدأ عن طريق زيادة الوعي في القطاع الخاص فيما يتعلق بمسائل هامة وحاسمة مثل المياه، وبإمكان هذا الأمر أن يُحاكي مبادرات من القطاع الخاص، ويؤدي كذلك إلى تدخلات تنظيمية كخطوة ثانية. كما وينبغي على الحكومات أيضاً أن تدعو القطاع الخاص إلى مبادرات القطاع العام بما يخص الإدارة الاستباقية الفاعلة للمياه والإدارة الرشيدة للمياه. وتكون مثل تلك المبادرات مفيدة على نحو واضح لكلا القطاعين الخاص والعام ويتوجب أن يتم تطويرها بناء على الاحتياجات المحلية.

توصيات للشركات

تقدّم وتعرض مسائل المياه مخاطر متزايدة عالمياً ومستويات مختلفة في كثير من الأسواق حول العالم. لذا فإنه من الواضح بأن مسألة المياه ستكون مسألة حاسمة وهامة لعقود قادمة نظراً لعدم وجود بديل لها. إن المياه تعتبر أمر أساسي وضرورة للحياة ويُنظر لها على نحو متزايد على أنها حق إنساني.

هنالك فُرص هامة تعرض نفسها على شركات تكون لديها الرغبة للمضي قدماً والبقاء في الطليعة، وتتنوع وتختلف الفُرص باختلاف وتنوع القطاع الصناعي واختلاف وتنوع الجغرافيا، إلا أن هنالك حاجة كبيرة لنهج استراتيجي أكثر لإدارة المياه عبر كافة القطاعات.

يمكن تلخيص الأساس الكامن وراء الإجراء الاستباقي من قبل الشركات حسب ما يلي:

- **تكليف ومنافع مباشرة:** قد تكلّف اندر المياه تكلفة أكبر، حتى الانقطاع المؤقت للإمداد قد يضر بالعديد من الصناعات التي تعتمد على المياه النظيفة بشكل مباشر أو في سلسلة توريدها (أو حيثما كان توريد الطاقة أو التبريد منشأه المياه).
- **الشهرة والسمعة:** من المحتمل أن يضر استخدام المياه غير المستدام بصورة الشركة من خلال الدعاية السلبية وازدياد الرقابة العامة.
- **خطورة تزايد التشريعات:** من الممكن أن يتسبب اجراء وعمل طوعي لشركة أن يجعلها تتفادى قيود قاسية وصارمة والتي تُحدث مزيداً من ارتفاع التكاليف. ومع ذلك، فإن الدراسة تقترح بأن الضغوط التنظيمية تُعد أحد أكثر الوسائل نجاحاً في إيجاد وخلق مناهج إدارة بيئية تطوعية.
- **مخاطرة متطلب الاستثمار في إمداد المياه:** هنالك توقعاً متزايداً لاستثمار الشركات في إدارة المياه وحالياً للتخفيف من الأموال العامة التي تمثّل الآن 95 بالمائة من حجم الاستثمار.

مصادر إضافية

- مبادرة المياه ـ مشروع الكشف عن الكربون، https://www.cdp.net/en/water
- الصندوق العالمي للطبيعة WWF– المياه، http://wwf.panda.org/what_we_do/how_we_work/our_global_goals/water/
- معهد الموارد العالمي WR – المياه، http://www.wri.org/our-work/topics/water
- بانك دور غيز ، "إدارة المياه – توقعات حول الشركات" https://www.nbim.no/contentassets/228e2216a0c34c18a48df90c98a39a13/nbim-water-management-expectation-document.pdf
- شبكة البصمة المائية، http://waterfootprint.org/en/
- تقويض الرئيس التنفيذي للمياه من قبل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، http://ceowatermandate.org/
- مبادرة المياه للمنتدى الاقتصادي العالمي، https://www.weforum.org/projects/global-water-initiative
- المنتدى الاقتصادي العالمي، مخاطر عالمية 2016، http://reports.weforum.org/global-risks-2016/
- ارتشي بي كارول، "هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية للشركات"، https://jcsr.springeropen.com/articles/10.1186/s40991-016-0004-6

مقدمة

يعتبر التزويد الآمن لمياه الشرب حقاً إنسانياً. إلا أن هذا الحق يخضع لضغط عالمي وفي كثير من الأماكن وذلك بسبب فترات الجفاف، التغير المناخي، ازدياد عدد السكان وازدياد استهلاك المياه محلياً وبالصناعة في كثير من الاقتصادات.
وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها اختصاص ومجال الشركات بحيث تتناول كيفية تحمّل الشركات للمسؤولية والمشاركة في مسائل اجتماعية وفقاً لأثارها المختلفة وكذلك أهميتها بالنسبة لأصحاب المصلحة فيها. وتُعتبر المياه مجالاً هاماً وفرصة في سياق المسؤولية الاجتماعية للشركات. وعليه، فقد أثارت مسائل المياه اهتماماً متزايداً من قبل القطاع الخاص على مدى السنوات القليلة الماضية.

المياه

تعتبر المياه أساس لحياة الانسان. حقاً إنها أساس للحياة ككل. لقد بدأت الحياة على هذا الكوكب بالمياه وتواصل واستمر الوصول للمياه ليكون أحد أكثر الأمور أهمية لحياة مُستدامة. وهكذا، فإن البنية التحتية وإدارة تزويد المياه تعتبر ذات أهمية مركزية في كافة المجتمعات. إلا أن الوصول للمياه لا يزال تحت الضغط. وللسنوات العشر القادمة عرّف وحدد المنتدى الاقتصادي العالمي أزمات المياه على أنها مخاطرة كبرى تدعو لقلق الجميع على نحو خاص [المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016].

المسؤولية الاجتماعية للشركات

بما أن قانون الشركات العصري قد تم بناؤه في جميع أنحاء العالم، فقد كان للشركات أدوار هامة لتلعبها بخصوص تقدّم المجتمع. وفي قانون الشركات، فإن وجهة النظر هي أن الشركات تعتبر قوة للخير وتُساهم في تحسّن وتطوّر المجتمع. فكيف ينبغي النظر إلى مسؤوليات الشركات تجاه المجتمع وأن يكون سنّها وإصدارها خاضعاً لكثير من النقاشات، التطور والإصلاح في أسواق مختلفة.

هنالك تعريفاً شائعاً للمسؤولية الإجتماعية للشركات "CSR" وهو "أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تضم وتنطوي على التوقعات الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والتوقعات التقديرية (بأعمال خيرية) بحيث تكون لدى المجتمع من مؤسسات ومنظمات عند نقطة معينة من الزمن (كارول 1971، 1991، 2016).

يوجد في الكثير من الأسواق قوانين بمكانها الصحيح بحيث تشدد على الدور الاجتماعي ومسؤوليات الشركات وما هو مطلوب منها فيما يخص الامتثال لتلك القوانين.

في الاتحاد الأوروبي، هنالك تشريع حديث دفع الدول الأعضاء صوبه يتطلب الافصاح النزيه والشفاف من الشركات بخصوص كيفية اشتراكهم في مسائل بيئية واجتماعية.

في الهند، هنالك تشريع يُملي بأن تذهب 2% من أرباح الشركات إلى الجمعيات الخيرية.

ويوجد هنالك أيضاً قوانين وطنية ذات عواقب وتبعات دولية بعيدة المدى مثل قانون مكافحة الرشوة – المملكة المتحدة، قانون دود - فرانك – الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المعادن المُوجّهة للنزاعات، أو قانون ممارسات الفساد الأجنبي – الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى المنظور القانوني، هنالك أيضاً عدد كبير من مدونات قواعد سلوك "أخلاقيات" طوعية يتزايد اعتمادها وتبنّيها من قبل الشركات، مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" للشركات متعددة القوميات أو المبادئ التوجيهية من قبل الأمم المتحدة حول حقوق الانسان في الأعمال التجارية. وهنالك أيضاً العديد من المعايير الدولية التي تطوّرت، مثل الأيسو 26000 بخصوص المسؤولية الاجتماعية، وكذلك الأيسو 14001 القديم بخصوص الإدارة البيئية في الأعمال التجارية.

في أيسو 26000 عُرّفت المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها: "مسؤولية مؤسسة عن تأثير وأثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة، من خلال سلوك نزيه وشفاف وأخلاقي بحيث:

- تُساهم في تطور مُستدام، ويشمل صحة ورفاهية المجتمع.
- يأخذ في الحسبان توقعات أصحاب المصلحة.
- يكون ممتثلاً للقانون المطبّق ومتناغماً ومنسجماً مع قواعد السلوك الدولية.
- يكون موحداً ومتكاملاً في كافة أرجاء المؤسسة ويُمارس في علاقتها".

هنالك أيضاً عدد متزايد من المبادرات الصناعية التي تم تطوير ها. كمثال على ذلك، هنالك تطور جيد في صناعة المنسوجات والألبسة من خلال تحالف مستدام للملبوسات والذي ينظّم العديد من اللاعبين العالميين بخصوص ممارسات مشتركة للمسؤولية الاجتماعية باستخدام طرق ومعايير متوائمة.

المياه والمسؤولية الاجتماعية للشركات

نظراً لأهمية المياه للحياة والمجتمع، فإنه من الطبيعي بأن يكون هذا معرّفاً ومحدداً على أنه مسألة مركزية للشركات بأن تُدير بصورة مسؤولة من خلال ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية للشركات لمنفعة السكان المحليين. وهذا يحدث حتى لو ببطء. بالفعل، وكما رأينا بأن المياه أصبح يتم التركيز عليها على نحو متزايد كمسألة عالمية ومحلية، فقد أصبحت أيضاً محط تركيز أكبر من قبل الشركات كمسألة مسؤولية اجتماعية للشركات. ويمكننا أن نستنتج بأنه يوجد هنالك الكثير من الفرص المتبقية. إن القطاع الخاص غير مشترك بمستوى متناسب مع خطورة وجسامة المسألة.

وهذا يتيح الفرصة للشركات لأن تقوم بعمل جيد على نحو أكبر للمجتمع في منطقة ما، والذي يُعتبر أمراً حاسماً وهاماً لكافة أصحاب المصلحة للشركات بحيث يؤدي إلى وجود علاقات متينة بشكل ملموس وكذلك وضوح لصورتها واسمها. ومع ذلك، هذا ليس كل شيء، ونظراً لمدى أهمية المياه، فإنه يوجد أيضاً فُرص هائلة للشركات لكي تشترك بطريقة ما بحيث تُضيف قيمة عظيمة للمجتمع وفي نفس الوقت تكون مُربحة وتخفّض مستويات مخاطرها بشكل ملحوظ.

إن قيمة استراتيجية الشركات في هذا المجال قد أُقرت وتم الاعتراف بها من قبل المستثمرين، ومثال على ذلك هو التوقعات الصريحة حول ممارسات إدارة المياه من قبل الشركات حسب ما تم وصفها من قبل أحد أكبر المستثمرين العالميين، بنك نور غاس (2015).

ومع الإعلان مؤخراً عن أهداف تنمية مستدامة جديدة (خريف 2015) والإقرار بدور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف، فإن قادة القطاع الخاص أصبحوا يوانمون استراتيجياتهم لدعم تنفيذ *الهدف 6 – ضمان توفر وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.*

ومثال ساطع وقوي على ذلك هو تفويض الرئيس التنفيذي للمياه، وهي مبادرة من قبل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة. إن المبادرة تُلهم الشركات الموقعة عليها بأن تعمل على نحو فاعل بمنطقة تغطيتها وفي نفس الوقت تشترك بعمل نزيه وشفاف وجماعي للوصول إلى إدارة مياه مستدامة على صعيد أكبر.

مثال آخر بارز هو مبادرة المياه العالمية التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي والتي تُشرك جهات فاعلة رئيسية في أعمال وإجراءات شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص نحو:-

- "قيادة سياسية، التزام، وعمل فيما بين الدول المتقدمة في النمو والتطور والدول النامية.
- بأن تصبح المياه أكثر وضوحاً وأمراً مركزياً للنمو العالمي والإقليمي والوطني وكذلك تطور عمليات صناعة القرارات.
- أن يتم تعزيز وتقوية تدفقات الاستثمار للمياه وأن يتم تنويعها من خلال نهج مبتكر وجديد وابتكاري على نحو أفضل.
- تعاون قوي ومعزز بين حكومات وغيرها من الفاعلين الذين هم ليسوا دولاً أعضاء عبر مسائل موضوعية، قطاعات اقتصادية، مناطق جغرافية، وكذلك النطاق (المحلي، الوطني، الإقليمي) الذي يكون ابداعي وابتكاري، يمكن قياسه، والذي يبني القدرة على التكيّف".

تعتبر النزاهة والشفافية مسألة رئيسية لإدارة كافة مسائل الاستدامة، وبنفس القدر من الأهمية بالنسبة لمسائل المياه. ويُعتبر هذا الأمر على أنه أمراً جوهرياً وأساسياً بسبب أن المسائل تُشرك العديد من أصحاب المصلحة، ويجب أن يتم السعي وراء الحوار والحلول بناء على انفتاح وشمولية. إن منظمة الكشف عن الكربون "CDP" هي منظمة عالمية تهدف إلى توجيه الاستدامة من خلال إفصاحات مفتوحة للبيانات البيئية من القطاع الخاص. في عام 2015، تألفت مبادرة المياه التابعة لمنظمة الكشف عن الكربون "CDP" من تحليل لأكثر من 405 شركات عالمية عن أثرها واستراتيجيتها فيما يخص مسائل المياه.

أطر العمل التحليلية

لقد أدت مسائل المياه ذات التعقيد وبوصفها مسائل ملحة وعاجلة إلى تطور سريع لأدوات التحليل المتوفرة لكيفية تقريب ومعالجة مسائل المياه في سياقات القطاع الخاص، لذا فإن بإمكان الشركات التي ترغب بتقييم مخاطرها المائية وأن تطور استراتيجيات استباقية أن تنظر إلى أفضل الممارسات المختلفة المتوفرة.

بالإمكان إيجاد نظرة عامة جيدة على الموقع الالكتروني لتفويض الرئيس التنفيذي للمياه، حيث أنه قد تم تجميع أدوات، مبادئ توجيهية، أفضل الممارسات وحالات. وبالاشتراك في الإدارة الرشيدة للمياه، فإن بإمكان الشركات أن تجني وتكسب الكثير من المزايا، مثل:

- انخفاض كلفة الإدارة الرشيدة التي تدفعها لنفسها من خلال تحقيق أوجه الكفاءة.
- انخفاض حالات التعطل في التشغيل بالحد الأدنى – بسبب عدم كفاية إمدادات المياه.
- رخصة معززة للتشغيل.
- اكتسابها وجنيها لمزايا تنافسية وقيمة أعلى لاسمها وصورتها التجارية.
- التأكيد للمستثمرين على أن العمل التجاري مجدي وقابل للاستمرار لوقت طويل.
- تحسينات تقودها الانتاجية وتوظيف المواهب.

إن لب وجوهر الإجراءات الخاصة بالإدارة الرشيدة للمياه لتحقيق هذا الأمر، حسب تفويض الرئيس التنفيذي للمياه، هي:

- تزويد مياه، صرف صحي ونظافة لكافة الموظفين.
- تحفيز الكفاءة وتقليل التلوث في عملياتهم.
- تسهيل أداء وتنفيذ مياه متطور في سلسلة القيمة خاصتهم.
- دعم ودفع العمل الجماعي وإدارة مياه مستدامة في أحواض الأنهار.
- تحقيق حوار مستمر ومتواصل مع أصحاب المصلحة.

بيد أنه وبالرغم من المخاطر العالية والمخاوف العالمية بخصوص مسائل المياه، إلا أن قطاع الشركات عموماً يكون غير ناضج عندما يتعلق الأمر بتطوير استراتيجيات إدارة مياه استباقية. وفي دراسة لمنظمة "CDP" (انظر الشكل 1) فإن عدد قليل من الشركات المُجيبة تذهب إلى ما هو أبعد من إدارة عملياتهم المباشرة.

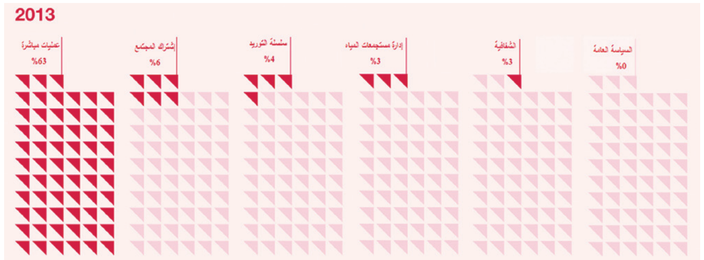

نسبة المُجيبين في تحديدهم لغايات وأهداف حسب النوع (% المُجيبين)

الشكل 1: أهداف المُجيبين حسب المجال، منظمة CDP (2014)

تعتبر مسائل المياه بحكم التعريف على أنها مسائل أصحاب مصالح متعددين. ولذلك فهي مفيدة للنظر إلى الكيفية التي تكون عليها الشركات المتقدمة في نهج أصحاب مصالحها لإدارة مسائل المياه. في الشكل (2)، تم تقديم نموذج النضج من قبل مجموعة ماترز بحيث تسلط الضوء على إشراك صاحب المصلحة إلى ما هو أبعد من العمليات المباشرة. ويُشير نموذج النضج بأنه يجعلك ترى عملك التجاري بصورة أكبر بحيث يذهب أثرك إلى ما هو أبعد من العمليات المباشرة، ويتوجب على الشركات أن تبحث عن خلق القيمة أيضاً لما وراء ذلك.

في هذا النموذج، تم تصنيف نضوج الاستراتيجية وفقاً لمبادرات:

- ردود فعل تجاه انتقاد جوهر العمل التجاري الرئيسي المتعلق بالمياه.
- إدارة استباقية لمخاطر متعلقة بالمياه في جوهر العمل التجاري الرئيسي.
- تحقيق الاستفادة المثلى لقيمة صاحب المصلحة المتعلقة بالمياه من خلال جوهر العمل التجاري الرئيسي.
- تحقيق الاستفادة المثلى لقيمة صاحب المصلحة المتعلقة بالمياه لما هو أبعد من جوهر العمل التجاري الرئيسي.

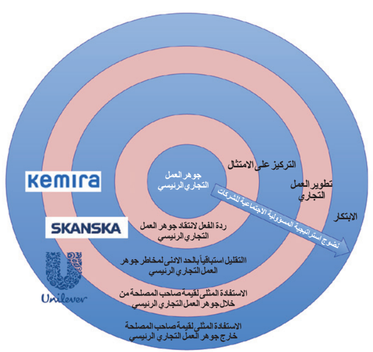

نضوج استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات

الشكل 2: نضوج مسألة المياه في المسؤولية الاجتماعية للشركات (مجموعة ماترز، 2014)

في شهر شباط من عام 2011، نشرت شبكة البصمة المائية (WFN) معيار البصمة والأثر المائي العالمي. ويعتبر هذا على أنه نموذج متين وقوي للشركات من أجل أن تقيم أثرها وبصمتها وأن تبدأ بالعمل على نحو استباقي حول مسائل المياه كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية.

وأيضاً في نموذج استراتيجية الإدارة الرشيدة للمياه الذي قدّمه الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) فقد تم التشديد على بُعد صاحب المصلحة فيه، ويكون المستوى الأعلى في هذا النموذج عندما تؤثر الشركات إيجابياً على حوكمة مستجمعات المياه من خلال أعمال وإجراءات واستراتيجيات مشتركة تقوم بها.